



إطار مرجعي

السياسة الاقتصادية

حركة أنفاس الديمقراطية

الخروج من سياسات المحدوديات الى سياسات الممكنات !

حركة أنفاس الديمقراطية، في 12 مارس 2015

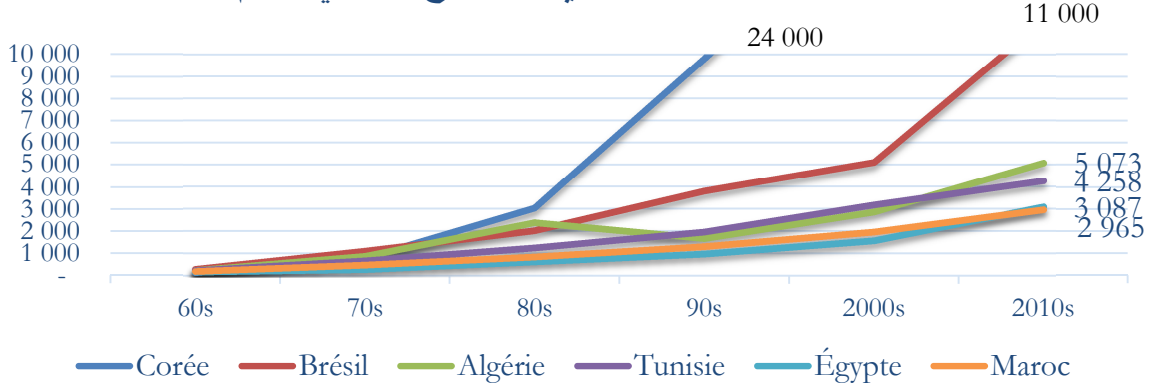
مقدمة

1. عقدت حركة أنفاس الديمقراطية، بعد اقتراحاتها السابقة ([الإطلاع على الرابط](#))، مجموعة من الاجتماعات و الورشات من أجل تحديد إطارها المرجعي فيما يخص السياسة الاقتصادية. أنفاس، التي تترافع من أجل ميثاق للمواطنة يضع التنمية السوسيو اقتصادية بالمغرب والمواطن في صلب السياسات العمومية، تنشر اليوم هذا الإطار المرجعي بخصوص السياسة الاقتصادية الذي يختتم سلسلة من الأعمال و الاقتراحات و العروض، و الذي سيوجه عملها المستقبلي في هذا الصدد. إن هذه الوثيقة مساهمة أيضا في النقاش الوطني حول الثروة.
2. عمد المغرب إلى تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة منذ الاستقلال تتراوح بين توجيه الدولة و التدخل العمومي في الاقتصاد، و لكن عموما سعيا في اتجاه تنمية القطاع الخاص. كان لهذه السياسات نتائج متباينة على النمو الاقتصادي و التنمية البشرية دون ان يلعب الرأسمال المغربي دوره الاقتصادي و الاجتماعي.

بعض عناصر التشخيص الاقتصادي بالمغرب

3. تمكنت العديد من الدول التي كانت في نفس المستوى الاقتصادي للمغرب خلال بضع عشرات من مضاعفة خيراتها عن كل نسمة بشكل كبير.

تطور معدل الدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام

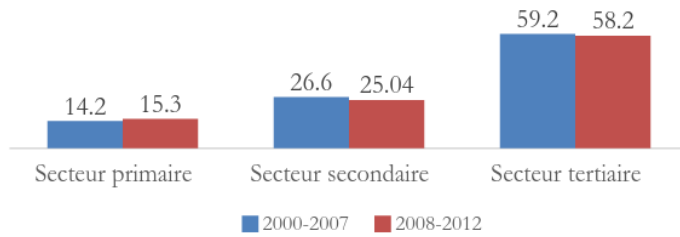


لقد أبانت التجارب السابقة و الحالية لعدة دول بكل وضوح أنه لا وجود لقدرية في ميدان التنمية، لتبقى هذه الأخيرة رهينة طموح الدول و جديتها و قدرتها بلورة سياسة ملائمة، و ذلك من أجل تيسير ازدهار اجتماعي و اقتصادي لمواطنيها.

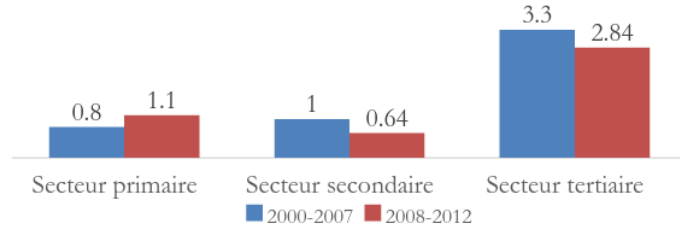
4. إن قيود الميزانية خلال الثمانينات، و التي أدت الى تطبيق برامج التقويم الهيكلي، أظهرت محدودية وسائل الدولة. يمكن تسمية عقد الثمانينات بالدمار الاجتماعي مادامت ميزانيات القطاعات الاجتماعية قد جمدت و خفض معظمها، و ظهرت مشاكل اجتماعية عديدة في تلك الفترة : مشاكل في التعمير، نقص في البنية التحتية الاجتماعية، تطور القطاع غير المهيكل، انخفاض القدرة الشرائية ... كان لهاته الفترة من الدمار الاجتماعي (و الذي يستمر بطريقة أخرى تحت تصفيقات المؤسسات النقدية الدولية) عواقب اجتماعية وخيمة على الحياة اليومية للمواطنين. إنه لمن المؤسف أن نلاحظ ان الحكومة الحالية تستمر في نهج نفس الوصفات ! إن المغرب "مجبور" على اتباع "توصيات" المؤسسات النقدية الدولية (مثل صندوق المقاصة). لقد أصبح من الضروري أن يسترجع المغرب سيادته على القرار الاجتماعي و الاقتصادي!

5. لقد كان مجهود الاستقرار الماكرو-اقتصادي مؤلماً و ثمنه الاجتماعي باهظاً. و بموازاة ذلك بقيت بعض القطاعات تعيش تحت ضخ المساعدات العمومية، و الحمايية و التخفيضات الضريبية، دون خلق مناصب شغل كافية. في نفس الوقت، ما فتئت حصة قطاع الصناعة تنخفض في الناتج الداخلي الخام المغربي، مؤدية الى فقدان مناصب شغل، و ذلك لصالح القطاع الثالث ذي القيمة المضافة المنخفضة و خصوصاً في مجال التشغيل.

% Part de chaque secteur dans le PIB

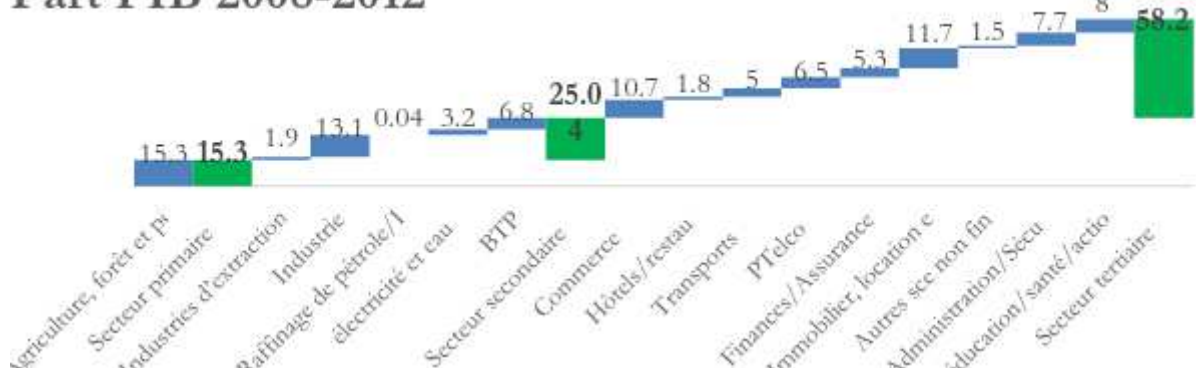


Contribution à la croissance PIB

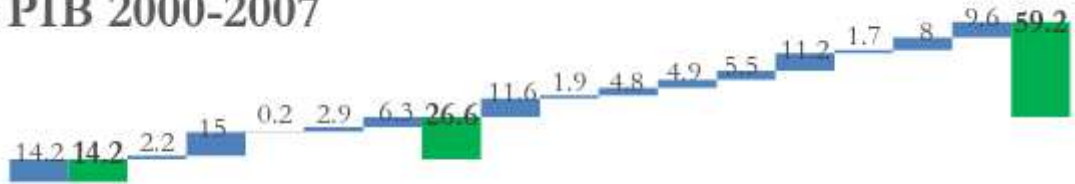


6. يشكل قطاع الفلاحة دائما جزء كبيرا من الناتج الداخلي الخام، ليس بفعل نموه الخاص و لكن بفعل ضعف نمو القطاعات الأخرى. ليبقى النمو دائما تحت تأثير التساقطات المطرية و يظل العالم القروي يعيش تهميشا و هشاشة اقتصادية.

Part PIB 2008-2012

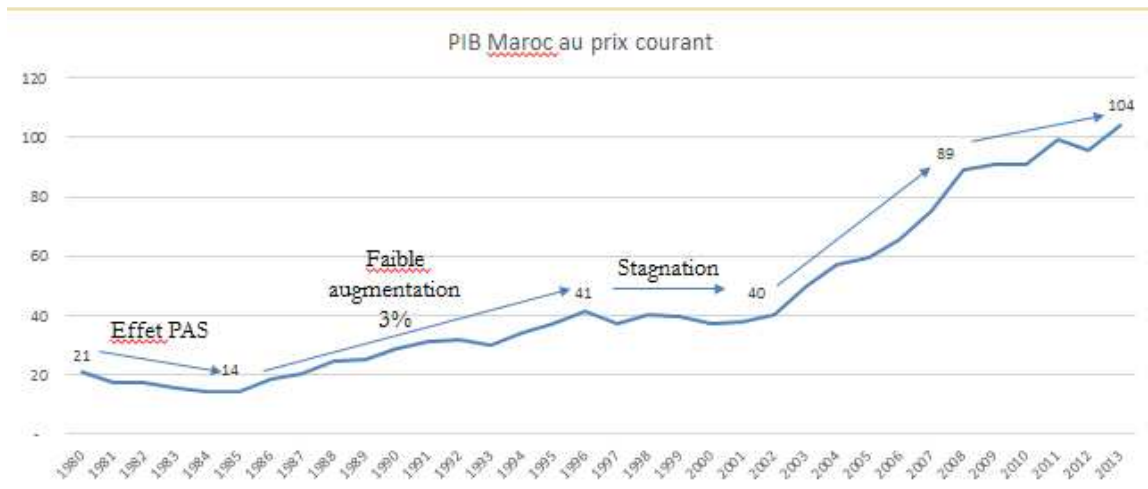


Part PIB 2000-2007

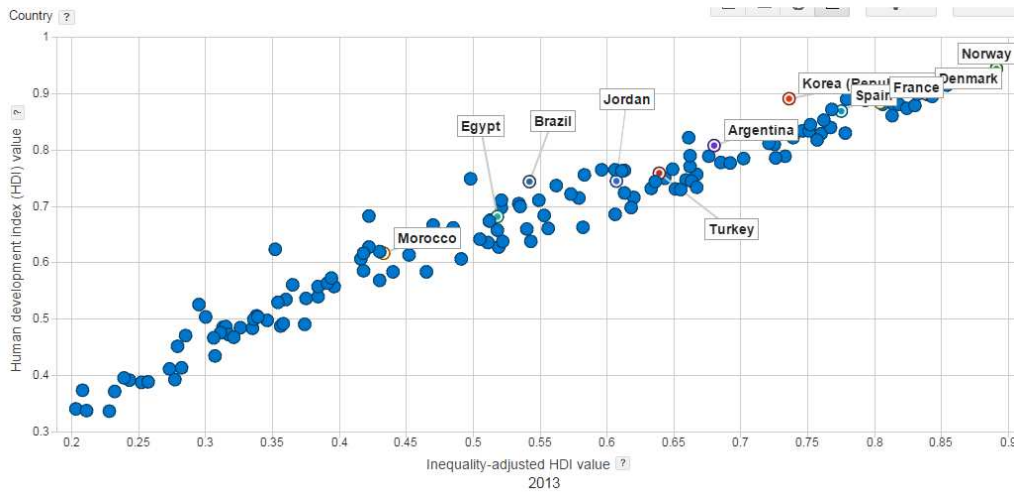


7. من الواضح أن الصناعة لم تكن أولوية ! كانت الأولوية تعطى للنمو عبر التعمير كما كان عليه الحال خلال 15 سنة الماضية و كان هذا كارثيا : فقاعة المضاربات دون مداخيل ملموسة للدولة و دون تحسين حصة القطاع الثاني في الناتج الداخلي الخام. يعيش اليوم المنعشون العقاريون أزمة و سيحاولون أن يوهمونا بمنافع مساعدات عمومية جديدة من أجل "إنقاذ" قطاع لم يلعب قط الدور المنوط به!

8. بتعزيز تنمية الاستهلاك المحلي، كان المغرب قادرا على تسجيل معدلات نمو أكبر من السابق، وتحولت الدولة إلى الدين المحلي للتحوط من المخاطر المرتبطة بالديون الخارجية. ولكن بعد 10 سنوات، يجري تهميش هذا المسلك في توصيات المؤسسات المالية التي تدعو إلى مزيد من التقشف و رفع اليد عن العديد من القطاعات بما في ذلك المرافق العمومية .

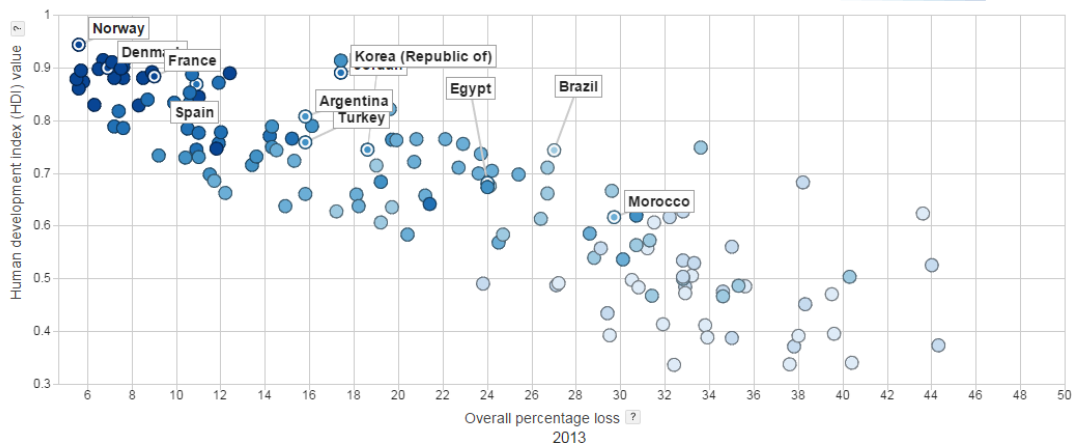


9. لقد تجلى ضعف النتائج الاقتصادية أيضا في التنمية البشرية، حيث يسجل المغرب تنقيطا ضعيفا و يحتل الرتبة 130 في السنوات الأخيرة. إن رتبة المغرب تعكس بالفعل عدم القدرة على تجاوز بعض الأنماط القديمة للتفكير الاقتصادي و لسياسة إعادة التوزيع.

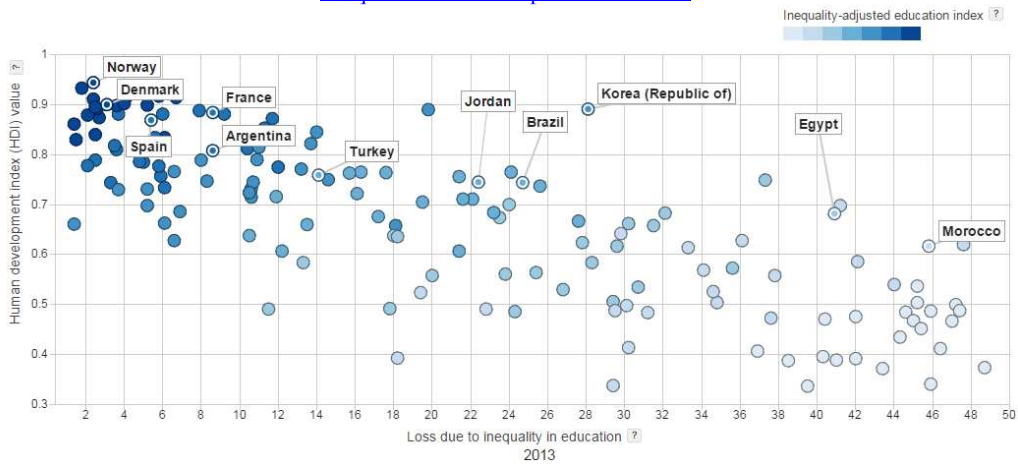


[Cliquez sur le lien pour la source](#)

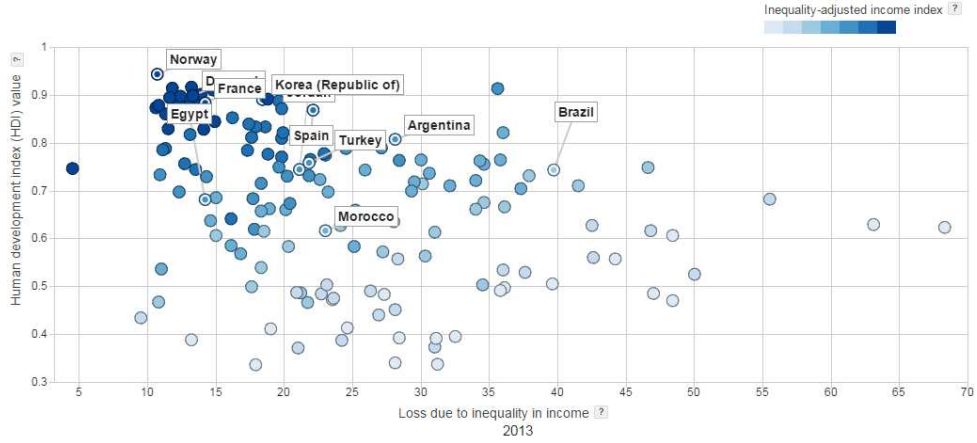
10. تؤثر الفوارق في الدخل و في التربية و التعليم بشكل كبير على مؤشر التنمية البشرية عندنا (يفقد المغرب 30 بالمائة من نقطته بالمؤشر التعديلي - الرسم أدناه)



[Cliquez sur le lien pour la source](#)



[Cliquez sur le lien pour la source](#)

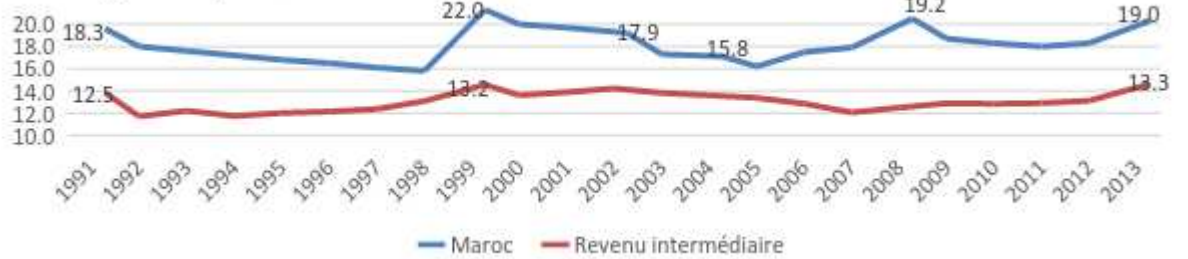


[Cliquez dur le lien pour la source](#)

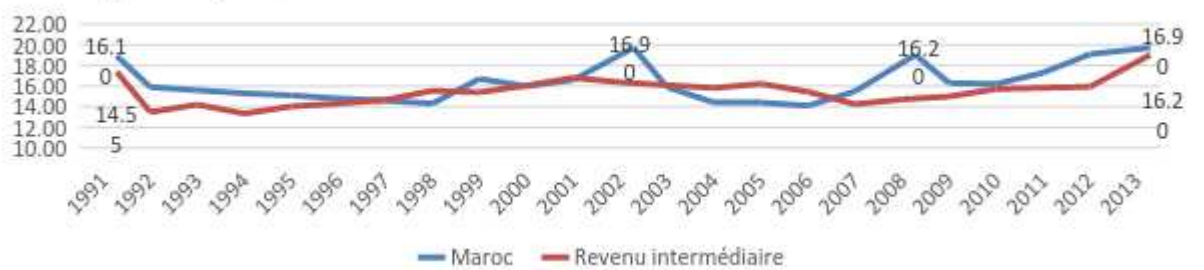
11. يماثل النمو المحقق في العقد الأخير، و الناتج عن تطور الاستهلاك الداخلي، في بعض الحالات تعويضا ضمنيا للقدرة الشرائية و لادخار المغاربة. ينمو قطاع الإنعاش العقاري (10 بالمائة من النفقات الضريبية) عبر ضخ الأموال العمومية و يطالب اليوم بمبالغ غير معلنة، بينما يسمح لقطاع التعليم الخصوصي أن يحدد الأسعار لنفسه بنفسه حتى و هو يضمن بإعفاءات ضريبية (مشروع أنفاس من أجل اصلاح المدرسة العمومية و التقرير المعروض على لجنة الأمم المتحدة حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية حول الموضوع)، في حين أن 54 بالمئة من النفقات في قطاع الصحة تتحملها الأسر (مشروع أنفاس حول قطاع الصحة) بينما ينجز القطاع خدمات عديدة غير محتسبة (بدون فواتير أو إعلان - حسب شهادات المواطنين). لقد كان ممكنا أيضا أن تصبح برامج عمومية للتنمية (كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية) أكثر فعالية لو تم إعطاؤها إمكانيات أكبر و لو كانت حكومتها لم تركز أساسا على مقارنة أمنية.

12. يتضمن المستقبل عناصر لا يمكن إغفالها و تتجلى في التغيرات الديمغرافية (كما سبقنا و أشرنا اليه في وثائقنا السابقة). سيعرف العقد القادم تزايدا في أعداد الشباب، أكثر تعليما من ذي قبل، بالموازاة مع ارتفاع أعداد كبار السن، و للفئتين احتياجات خاصة و التي تستوجب تعبئة و إعدادا قبيين. تشكل اليوم عطالة الشباب مأساة وطنية لهم و لعائلاتهم.

Chomage des jeunes hommes



Chomage des jeunes femmes



عمليا، شاب واحد من 5 شباب عاطل عن العمل، و 4 عاطلين من 5 يعيشون بالمدن، كما أن عاطلين من 3 استمرت عطالتهم أكثر من سنة!

تستحق هاته الأرقام تفكيراً مركزاً كما أنها تترجم فشل المجتمع في استيعاب شبابه في حلقة حميدة من النمو و الحياة الكريم. ينضاف هؤلاء الشباب الى الدمار الاجتماعي الذي يعرفه البلد، بين هشاشة اجتماعية و تخلي الدولة. يجب أن تشكل محاربة البطالة عموماً، و خصوصا لدى الشباب، أولوية وطنية.

السياسة الاقتصادية لحركة أنفاس الديمقراطية : الخروج من سياسة المحدوديات الى سياسات الممكنات!

13. يعتمد برنامجنا بالأساس على تصور يقطع مع البنيات الفكرية الكلاسيكية و التي أدت الى العجز على تحقيق إقلاع اقتصادي. نعتبر ضرورة التشبث بتموحي بينغي النمو، و يبسر كل الوسائل لبلوغه، و يضع المواطنة في صلب السياسات الاقتصادية. لذلك أصبح من اللازم الخروج من المنطق الضيق لسياسات المحدوديات، إلى منطق أكبر اتساعا في الأفق، منطق الممكنات.
14. إن ما ميز التفكير في السياسات الاقتصادية هو الركون للضغوطات و اعتبارها جزء من الإطار المحدد للتفكير، مما يدفع الى بلورة سياسات اقتصادية داخل إطار يضيق فيه الطموح. ان سياسات المحدوديات تعتبر :
- عجز الميزانية كعبء لا يمكن التحكم فيه إلا عن طريق خفض النفقات
 - الخدمات العمومية كمصاريف مكلفة للدولة، يصح أداؤها من طرف المواطنين بإخضاعها كبضاعة لقانون السوق
 - نسبة المديونية كخط أحمر لا يمكن تجاوزه، ولو كان على حساب الاستثمار في البنيات الاساسية و التنمية البشرية
 - البطالة كضعف ملائمة الطالبين للعمل للفرص المتاحة و سوق الشغل
 - نقص تنافسية الاقتصاد الوطني ناتج عن الدعم غير الكافي من طرف الدولة
 - الفوارق الاجتماعية كضرورة للنمو الاقتصادي
15. إننا ندين السياسات التي تخدم مصالح بعض المواطنين على حساب الغالبية من المغاربة. أمثلة : 1- تضمن مساعدة عمومية (على شكل مصروف ضريبي) لصالح المنعشين العقاريين الذين ينجزون برامج "السكن الاجتماعي" من تحقيق أرباح صافية تتجاوز 40% (القوائم المالية للشركات المدرجة في البورصة). نعتبر أن المشتري المستحق كان بإمكانه الحصول على الأقل على النصف (20%) كخصم على مبلغ الشقة. 2- أعطت الدولة زيادة 600 درهم شهريا لفائدة موظفي القطاع العام (حوالي 900000) سنة 2011، ما نعتبره شراء للسلم الاجتماعي تجنبنا لانضمام النقابات إلى مسيرات 20 فبراير، و هو ما يعادل خلق 90.000 منصب شغل بالنسبة للشباب ذوي التعليم العالي بأجر 6000=درهم شهريا! فنغیر من السياسات و من الفئات المستهدفة!
16. تشكل كل هذه المحدوديات مصدرا للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي الصارخ، الذي تستفيد منه أقلية. إننا نترافع من أجل سياسة الممكنات التي تسائل إمكانياتنا و تسعى إلى تطويرها و إلى كسبنا طموحا يضعنا في مسار الصعود الاجتماعي و الاقتصادي.
- تعتبر السياسة الاقتصادية للممكنات أن:
- الميزانية تستخدم في المقام الأول في تمويل مشروع مجتمعي و طموح، و يجب توفير الموارد اللازمة لتحقيقها، لأن المواطنة و العيش المشترك يستلزمانها. إن الموارد يتحملها كل المواطنين، في إطار من المساواة، و ليست عبئا تتحمله الأقلية و حيث يستفيد الآخرون سرا من المنافع العامة.
 - الخدمات العمومية هي حق و هي الحد الأدنى الذي يجب أن توفره الدولة كدليل على السلطة و المسؤولية و الالتزام تجاه مواطنيها. يسمح تطوير الخدمات العمومية من تخفيف العبء الاقتصادي على المواطنين و خصوصا تخليصهم من القلق النفسي المستمر المرتبط بالصعوبات الحالية في التعليم و الصحة و التنقل و الثقافة. إن المرافق العمومية هي أيضا ضمانة للاندماج الاجتماعي بحيث يلتقي المواطنون في نفس الفضاءات و يتبادلون نفس القيم. إنهم جوهر ميثاق المواطنة!
 - تستطيع الدولة أن تمول باستدامة الدين العمومي عبر الموارد الداخلية، إن هي خلقت الشروط الأساسية لتطوير الادخار. تبقى المدخرات الصغيرة خارج النظام البنكي لأن هذا الأخير يفضل دائما ان يتجه نحو ذوي المداخل الفارة و يقدم خدمات محدودة و مكلفة. يشمل تطوير الادخار كذلك الادخار المؤسساتي عبر تعميم اشتراكات الضمان الاجتماعي. تسعى الدولة في هذا الصدد الى خلق شبكات الأمن الاجتماعي و تراكم بشكل كبير الرأسمال العمومي بكلفة منخفضة .
 - فلنتوقف عن شيطنة الدين و العجز العموميين ! إن المغرب غير ملزم باحترام أسقف الدول المتقدمة.
 - تطوير التنافسية الاقتصادية عبر سياسة التشاور بين الدولة و القطاعات الإنتاجية و النقابات يمر عبر تنمية الموارد البشرية. يجب أن يرهن الدعم المالي بتعاقد بين الفاعلين على أساس تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية.
 - الشغل يمثل الكرامة الإنسانية و مشاركة كل مواطن في تطوير بلده. يجب أن تعمل السياسات العمومية عبر كل الوسائل على خلق مناخ اقتصادي مناسب من أجل خلق مستمر لمناصب الشغل و النقص من البطالة. التعاقد

مع القطاع الخاص على الهدف في هذا المجال هو رافعة حقيقية. إذا لم يكن ذلك ممكنا لتحقيق ذلك من قبل القطاع الخاص، تبقى الدولة مسؤولة عن حلول ليتم تمويلها من قبل الضرائب. العمالة الكاملة و ممكنة و ضرورية بالنسبة للمغرب !

17. نحن نعتقد أن الدولة قادرة على زيادة مصادر تمويلها بشكل كبير ومنصف، ونقدر إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية وإيرادات المساهمات الاجتماعية بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه الزيادة هي ضرورة، وينبغي أن تخصص للقطاعات الاجتماعية، فالضريبة هي وسيلة لإعادة توزيع الثروات. إن الخطاب المعهود القائل "بالضغط الضريبي المفرط" هو إعلان لفائدة الحد من مجال تدخل الدولة و استمرار التفاوتات. يحتاج المغرب كثيرا إلى بنيات تحتية منتجة اقتصاديا و إلى الاستثمار في العامل البشري من أجل تحقيق هدفنا الجماعي في الارتقاء إلى بلد صاعد. اقتراحات (انظر مقترح انفاص **إصلاح الضريبة من أجل ميثاق للمواطنة**): مساهمة الأسر في الضريبة على مجموع مداخيلها حسب قدرتها؛ جعل الضريبة أكثر تصاعديا بالنسبة للشركات و للمداخيل العليا؛ إلغاء الإعفاءات الضريبية غير المنتجة (مثل: الإنعاش العقاري و الفلاحة)؛ تضريب الأنشطة الضارة بيئيا

Scénario passage de 24% à 34% des recettes fiscales										
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	Cumul
PIB	111,40	115,86	120,50	125,32	130,33	135,54	140,96	146,60	152,47	
Recettes à 24%	26,7	27,8	28,9	30,1	31,3	32,5	33,8	35,2	36,6	333,38
Recettes à 34%	37,88	39,39	40,97	42,61	44,31	46,08	47,93	49,84	51,84	451,28
Scénario 2% par an	29,0	32,4	36,1	40,1	44,3	46,1	47,9	49,8	51,8	428,09
gain scénario 2%	2,2	4,6	7,2	10,0	13,0	13,6	14,1	14,7	15,2	
gain % PIB	2%	4%	6%	8%	10%	10%	10%	10%	10%	
Chômage (estimation 2%)	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	
Maladie universelle (estimation 5% arrivée graduellement par palier de 1,5%)		1,5%	3,0%	4,5%	6,0%	6,0%	6,0%	6,0%	6,0%	
Reliquat culture	0%	1%	1%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	

18. بشكل محدد، يركز مشروعنا على ما يلي:

- جعل المساواة في قلب السياسات الاقتصادية : إن الفوارق ليست فعالة اقتصاديا كما يدعى التيار النيوليبرالي. إن المداخيل العليا لبعض "الوطنانف" (رؤساء شركات كبرى، اشهاريون، فنانون، رياضيون، مضاربون، مشغلون في قطاع المال، ...) تعد سرايا بالنسبة للشباب. فمبدأ المساواة يحتم الانشغال "بالفئات الهشة": الأطفال و النساء و الشباب و الشيوخ. نوصي ب: تحسين الخدمات الاجتماعية و العائلية، إصلاح منظومة تربية و تعليم الأطفال، تحسين المستشفى العمومي، تشجيع إدماج الشباب، محاربة الفوارق بين الرجال و النساء، تقليص الفوارق المجالية، ... مراجع: أوراق أنفاص حول التعليم و الصحة و الضريبة.
- فلنغير المؤشرات و لنحتسب بطريقة مغايرة : عوض أن نتكلم فقط عن مؤشرات الناتج الداخلي الخام و نسبة النمو ... فلنستحضر مؤشرات الفوارق و المؤشرات الإيكولوجية و الثروة اللامادية
- الاستثمار في القطاعات المنتجة اجتماعيا : لقد اختار المغرب خلال 15 سنة الماضية جعل "الإنعاش العقاري" محركا رئيسيا لاقتصاده، و هكذا راكمت شركات و أفراد ثروات مهمة جراء المضاربات و البيع "تحت الطاولة" ... "من دون أن تجني الدولة إيرادات عبر الضريبة. إضافة إلى ذلك، يعتبر التشغيل في هذا القطاع هشا (غير دائم، بدون تغطية اجتماعية، دون كفاءة، ...) اقتراحات : تشجيع الاستثمار الصناعي المهيكل و الخلاق لمناصب شغل و المكون و المنتج، في مقابل دعم قطاعات ريعية لا تضمن إلا القليل من العائدات الضريبية و شغل غير مكون و هش و عموما دون تغطية اجتماعية!
- العمالة الكاملة ممكنة : يعتبر رسميا 10% من المغاربة النشيطين في حالة بحث عن العمل ("عاطلون عن العمل")، بينما بشكل غير رسمي يتواجد بضعة ملايين من المغاربة في أعمال بدرجة قصوى من الهشاشة (حراس سيارات، تدريبات غير مؤدى عنها، باعة متجولون، مستخدمو المنازل، ...) يا لها من مضيعة !! إن العمالة الكاملة هي ممكنة، بل و نافعة اقتصاديا و اجتماعيا. اقتراحات : تقليص ساعات العمل (44 إلى 40 ساعة؟)، إعادة خلق الشغل في القطاع العام، إعادة الانتشار منتجة، ...
- التغطية الاجتماعية : يجب تحسين التأمين الاجتماعي و جعل التغطية الاجتماعية (فقدان الشغل، التغطية الصحية، التقاعد، ...) عامة، كما يجب أن لا تبقى برامج التنمية البشرية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

راميد، تيسير، مساعدات مباشرة ...) مطبوعة بمقاربة أمنية أو انتخابوية أو إحصائية. على المغرب أن يضع التضامن في قلب مشروعه المجتمعي بسياسة حقيقية لإعادة التوزيع !

• **التخطيط الاستراتيجي** : جعل التخطيط الاستراتيجي أداة للإدارة الاقتصادية و الرصد الاجتماعي. يسمح التخطيط الاستراتيجي (انظر وثيقة أنفاس : [التخطيط الاستراتيجي في قلب السياسات العمومية](#)) بتسطير أهداف قابلة للقياس و طموحة و منسقة و بالتمكين من الوسائل لتحقيقها!

19. إننا مقتنعون بأن سياسات الممكنات تتيح هوامش أكبر مما سيضمن عائدات اجتماعية و اقتصادية لكل الشرائح الاجتماعية و كل الفاعلين الاقتصاديين، بشرط أن تكون هناك قناعة أنه في قلب هاته السياسة توجد المواطنة، مواطنة شاملة لا تترك أحدا على الهامش، خلافة للثروة و قامعة للسلوكات الاقتصادية غير المنتجة، و التي تعيد الاعتبار لقيمة العمل، و أخيرا مواطنة تضامنية.